الاعضاء انصبّ ليس فقط على معرفة احداث الانتفاضة واسبابها، وانما، أيضاً، حاولوا الاجابة عن جميع الاسئلة والاتهامات التي اطلق عنانها قادة الحركة الصهيونية[٤٤].

ان ما يلفت الانتباه هو اهتمام قادة الحركة الصهيونية ـ على عكس القادة الفلسطينيين ـ بتركيبه وعمل اللجنة الى أبعد الحدود، واستخدامهم جميع الوسائل للتأثير فيها. فقد قامت الحركة بتنظيم مقابلات اللجنة مع الشهود اليهود، وعيّنت المحامي س. الكسندر من الشركة القانونية «ر.س. ديفونشاير» ليمثّلها ويحافظ على مصالحها لدى اللجنة[٤٥]. ولكن جهود الصهيونيين لم تفلح في اقناع اللجنة بوجهة النظر الصهيونية. أمّا أهمّ النتائج التي توصّلت اليها اللجنة، فهي:

اولاً، ان الفلسطينيين كانوا المبادرين باستخدام العنف بشكل واسع، بغض النظر عن الشرارة التي اشعلت الانتفاضة. ولكن القارىء للتقرير لا يشعر بأن اللجنة حمّلت الفلسطينيين، وحدهم، مسؤولية اشعال الانتفاضة، لأن الظروف التي كانوا يمرون بها كانت كفيلة، حسب رأي اعضاء اللجنة، بتحويل اي حدث صغير الى انتفاضة شعبية[٤٦]. وكان اهم مقوّمات تلك الظروف يتمثّل بالسياسة البريطانية الموالية للصهيونية، والتصريحات البريطانية بشأن تطبيق تصريح بلفور، والتصريحات الصهيونية المتكررة بأن ملكية فلسطين تعود الى اليهود، وان على الفلسطينيين الرحيل الى الدول العربية، وتغلغل الصهيونيين بشكل كبير في جميع دوائر الادارة العسكرية، والمزايا التي كانت تتمتع بها البعثة والمؤسسات الصهيونية الاخرى، والتي حرمت منها المؤسسات الفلسطينية، وتصرفات الافراد الصهيونيين والمؤسسات الصهيونية الاستفزازية والاستعلائية مع الفلسطينيين[٤٧].

ثانياً، كان التقرير سلبياً جداً في ما يتعلق بالجانب الصهيوني. فقد اعتبر تصرفاتهم سالفة الذكر وتبني الحكومة البريطانية لمشروعهم الاستيطاني المتمثل بتصريح بلفور الاسباب الرئيسة للانتفاضة. وأشار التقرير الى ان الصهيونيين قاموا بتأليف حكومة داخل حكومة، والتجسس على الادارة العسكرية، وانشاء الفرق العسكرية بشكل غير قانوني، اضافة الى سوء استخدامهم لقوّتهم داخل فلسطين وخارجها. وحذّر التقرير من امكانية تسبّبهم بكارثة، اذا لم تتمّ مراقبتهم والحدّ من نشاطهم[٤٨].

ثالثاً، نفى التقرير صحة جميع الادعاءات الصهيونية الرئيسة في ما يتعلق بتورّط الادارة العسكرية في التخطيط او المشاركة في أعمال العنف، ومناهضة الادارة العسكرية للمشروع الصهيوني، وتخطيط طبقة الافندية الفلسطينيين للانتفاضة، واشتراك افراد الشرطة بأعمال العنف، او ان يكون احدهم قد اعطى الاشارة للبدء بها[٤٩].

ومن الجدير ذكره ان القيادة العسكرية البريطانية في فلسطين ايدّت ما جاء في تقرير اللجنة من معلومات واستنتاجات[٥٠].

لم يتمّ نشر تقرير اللجنة مباشرة؛ اذ طلب قادة الحركة الصهيونية عدم النشر بعد اطلاعهم على ما تضمّنه من معلومات واستنتاجات سلبية تجاههم. واستند الصهيونيون، في طلبهم هذا، الى استبدال الادارة العسكرية في فلسطين بأخرى مدنية، واصدار العفو عن غالبية معتقلي الاحداث، وعودة الهدوء ليخيّم على البلاد. وادّعى هؤلاء بأن نشر التقرير سيتسبب بتجديد اعمال العنف. وقد وافقت وزارة الخارجية البريطانية على الطلب الصهيوني بتاريخ ١٨/٨/١٩٢٠[٥١]، وبقي التقرير